الحدث

في وقت لا تزال فيه التساؤلات قائمة حول المسؤول الفعلي عن الهجوم الصاروخي على أربيل مساء الإثنين، تتحرك السلطات العراقية لتفادي حصول رد عسكري اميركي، في ظل ضغوط على حكومة مصطفى الكاظمي لسحب فصائل «الحشد الشعبي» المنتشرة على حدود إقليم كردستان

قصف أربيل

إبعاد «الحشد» لتفادي الرد الأميركي

بغداد ـ **عادل النواب**

لا يزال الهجوم الصاروخي على أربيل مساء الإثنين، يشغل السلطات العراقية، التي تخشى من رد عسكري أميركي على الهجوم، وتسعى إلى تلافيه من خلال خطوات تقنع واشنطن، وقد تترجم بإبعاد الفصائل المسلحة عن حدود إقليم كردستان العراق. يأتي ذلك فيما لا تزال التساؤلات قائمة حول المسؤول الفعلي عن الهجوم، خصوصاً أن تبني مليشيا تطلق على نفسها اسم «أولياء الدم» المسؤولية، لم يقنع كثيرين، فيما تسعى فصائل «الحشد الشعبي» لإبعاد أي مسؤولية عن نفسها.

وبعد ساعات قليلة من الإعلان عن اتصال هاتفي بين وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، ورئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، مساء الثلاثاء، بحث الهجوم الصاروخي على أربيل، ونقل خلاله بلينكن «غضب» واشنطن من الهجوم، بحسب تعبير المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، نيد برايس، كشف مسؤول عراقي في بغداد، لـ«العربي الجديد»، عن وصول وفد عسكري من مكتب القائد العام للقوات المسلحة الذي يشغله الكاظمي، إلى مدينة مخمور في محافظة نينوى الحدودية للحدود مع أربيل، أمس الأربعاء. وبحسب المسؤول نفسه فإن الوفد أجرى «لقاءات مع عدد من قادة الفصائل المسلحة المنتشرة في المنطقة وكذلك قيادات عسكرية في الجيش العراقي».

وكشف المسؤول، الذي طلب عدم ذكر اسمه، عن «ضغوط على حكومة الكاظمي من التحالف الدولي، وكذلك أطراف في أربيل، لسحب جميع الفصائل المسلحة ضمن الحشد الشعبي المنتشرة على حدود إقليم كردستان ضمن محافظات نينوى وكركوك، واستبدالها بوحدات من الجيش العراقي حصراً». وأقر بوجود «مخاوف من رد عسكري اميركي على الهجوم، تسعى حكومة الكاظمي إلى تلافيه من خلال اتخاذ خطوات ملموسة تقنع واشنطن». ورجح أن يكون من ضمنها «إعادة نشر الفصائل المسلحة في مناطق ليست على تماس مع حدود كردستان العراق، خصوصاً سنجار ومخمور وزمّار، شمال الموصل مركز محافظة نينوى».

وفي السياق، قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي، إن واشنطن تدرس حيثيات هجوم أربيل الذي أدى إلى مقتل متعاقد وإصابة عدد من قوات التحالف، مؤكدة أن «الإدارة تحتفظ بحق الرد على الهجوم بالطريقة والوقت اللذين تختارهما». وطالبت بـ«محاسبة المسؤولين عن هجوم أربيل». كما ندد وزراء خارجية الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والمانيا وإيطاليا، في بيان مشترك، بالهجوم الصاروخي الذي استهدف أربيل، وأكدوا توفير الدعم اللازم للتحقيق الذي تجريه السلطات العراقية «بنظرة تهدف لمحاسبة المسؤولين». في هذا الوقت، أعلن المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة اللواء يحيى رسول، في تصريح لوكالة الأنباء الرسمية، أن «عدد الصواريخ التي سقطت في أربيل هو 11»، مشيراً إلى أنها «أطلقت من داخل حدود الإقليم». وأضاف أن «الصواريخ أطلقت من منطقتين في أربيل تبعدان أكثر من 5 كيلومترات عن مركز المدينة». وأوضح أن «4 من الصواريخ سقطت داخل حرم مطار أربيل، وأخرى سقطت على مدنيين»، مؤكداً أن العراق «لن يقبل بتحول البلاد إلى ساحة لتصفية الحسابات».

وتتجه أغلب التسريبات من مدينة أربيل إلى أن المسؤولين عن الهجوم الصاروخي تمكنوا من دخول حدود إقليم كردستان عبر محور بلدة الكوير، التابعة لقضاء مخمور المتنازع عليه بين بغداد وأربيل، وتنفيذ الهجوم الصاروخي.

واتهم المتحدث الرسمي باسم الحزب «الديمقراطي الكردستاني» الحاكم في إقليم كردستان، محمود محمد، أمس الأربعاء، «فصيلاً يعمل تحت مظلة الحشد الشعبي بالوقوف وراء قصف أربيل»، من دون أن يسمي الفصيل، مضيفاً في بيان صدر من أربيل أن «مجموعة مضللة خارجة عن القانون وتعمل في ظل الحشد وبإمكانياته وامتيازاته وزيه» هي من تقف خلف الهجوم.

هذا الاتهام دفع هيئة «الحشد الشعبي» إلى الرد على لسان القيادي فيها محمد البصري، الذي قال إن «هجوم أربيل تم تبنيه من قبل فصيل أولياء الدم، وهو غير معروف ولا ينضوي في هيئة الحشد الشعبي». وأضاف البصري، في بيان نقلته وسائل إعلام محلية، إن «هذا الاتهام غير صحيح والتحقيق لم يكتمل لغاية الآن، ولا توجد أي نتائج عن الجهة التي أطلقت الصواريخ». وأشار إلى أن «الهيئة تحتفظ بحق الرد قضائياً على كل من يتهمه دون أي دليل». بالتوازي، عقد الرئيس العراقي برهم صالح، اجتماعاً هو الأول من نوعه مع القيادي في «كتائب حزب الله»، رئيس أركان «الحشد الشعبي» عبد العزيز المحمداوي، الملقب بـ«أبو فدك». ونقل بيان لـ«الحشد الشعبي» أن اللقاء الذي جمع «أبو فدك» بصالح، تطرق إلى «التحركات الأخيرة للحشد الشعبي لضبط الأمن في كركوك وغرب نينوى وصولاً إلى الحدود العراقية السورية، إضافة إلى شرح طبيعة حركة تبديل القوات ضمن مناطق مسؤولية الحشد الشعبي تنسيق الجهود الأمنية». كما أشار إلى أن «الجانبين تباحثا حول النقاط الحدودية والسيطرات المشتركة بين القوات الاتحادية والبشمركة، كما أكد اللقاء رفض كل الأعمال التخريبية وضرورة العمل على منع تسلل عناصر «داعش» عبر الحدود».

لكن مصدرين في بغداد تحدثا لـ«العربي الجديد»، أحدهما نائب في البرلمان عن تحالف «الفتح» (الجناح السياسي للحشد الشعبي)، أكدا أن «اللقاء لم يكن هادئاً بين أبو فدك والرئيس برهم صالح»، كاشفين عن نقل الأخير «رسائل غاضبة من أطراف في أربيل وواشنطن حيال الهجوم، واحتمالية أن ترد الولايات المتحدة بضربات جوية على معسكرات للحشد في العراق». وشدد المصدران على أن القيادي في الحشد «نفى عبد العزيز المحداوي، الملقب بـ«أبو فدك» أي علاقة للفصائل التابعة للحشد الشعبي بالهجوم واعتبر أنهم غير مسؤولين عن مثل هذه الهجمات، عارضاً المساعدة في التحقيق للتوصل إلى المتورطين». وحول إمكانية سحب الفصائل المسلحة من المناطق المتنازع عليها، رد المتحدث باسم «الحشد الشعبي» في المحور الشمالي، علي الحسيني، بأن «الحشد جزء من المنظومة الأمنية ويتحرك وفقاً لأوامر القائد العام للقوات المسلحة» (رئيس الوزراء). وأضاف الحسيني، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «الاتهامات ضد الحشد الشعبي لا أساس لها ولا دليل عليها وتأتي جزء من مؤامرة مستمرة ضده».

وقال الأمين العام لوزارة البشمركة في إقليم كردستان العراق جبار الياور، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن «التحقيقات ما زالت مستمرة وسيتم الإعلان بكل شفافية عما سيتم التوصل إليه»، مضيفاً أن «مليشيا سرايا أولياء الدم وهمية، كالمليشيات التي تتبنى قصف المنطقة الخضراء واستهداف أرتال التحالف الدولي»، في إشارة إلى ضلوع مليشيا نافذة في الهجوم. ولفت إلى أن «هناك احتمالاً كبيراً بأن العربة التي حملت الصواريخ ووصلت إلى أربيل ونفذت عمليتها، لم تنطلق أصلاً من أربيل، خصوصاً أن الحدود الغربية والجنوبية للمدينة، المحاذية لكركوك ومخمور، تحتوي على عشرات الممرات الترابية التي تفلت أحياناً عن سيطرة الخطوط الدفاعية الكردية، ويحدث تسرب لإرهابيين وهو أمر طبيعي».

في هذا الوقت، أعاد الهجوم على أربيل ملف عودة انتشار قوات البشمركة مجدداً في المناطق المتنازع على إدارتها بين بغداد وأربيل، والتي تقع ضمن الشريط الحدودي بين محافظات الإقليم الثلاث، دهوك وأربيل والسليمانية، والمحافظات العراقية الأخرى في نينوى وكركوك وصلاح الدين وديالى، وذلك بعد بيان لرئيس الإقليم نجيرفان البارزاني لمجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة بـ«أخذ مخاطر هذا الهجوم على محمل الجد، والعمل على تنفيذ الدستور العراقي وخصوصاً المادة 140»، في إشارة للمناطق المتنازع عليها. وقال القيادي في «الاتحاد الوطني الكردستاني» محمود خوشناو، لـ«العربي الجديد»، إن الهجوم أبرز أهمية إنهاء ملف هذه المناطق كونه يمثل ثغرات أمنية كبيرة للإقليم، تستغلها خلايا تنظيم «داعش» وعصابات الجريمة المنظمة وبعض الفصائل المسلحة، التي هي خارج سيطرة الدولة. ولفت إلى أن «حكومة إقليم كردستان والقوى السياسية الكردية، ستصعّد من حراكها لحسم هذا الملف، وهذا الأمر مدعوم من قبل التحالف الدولي، الذي بدأ يشعر بخطورة الثغرات الأمنية في المناطق المتنازع عليها».

في المقابل، قال المتحدث باسم كتلة ائتلاف «دولة القانون»، النائب بهاء الدين النوري، في حديث مع «العربي الجديد»، إن هناك أطرافاً سياسية تستغل الهجوم على أربيل من أجل إعادة قوات البشمركة إلى المناطق المتنازع عليها، بعد دخول الجيش العراقي إليها عام 2017 بقرار من رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، على خلفية استفتاء انفصال إقليم كردستان، الذي شمل كركوك ومناطق أخرى متنازعاً عليها.

واجهة لمليشيات أخرى

توقّع مسؤول عراقي قريب من رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي، ان تكون «سرايا اولياء الدم»، واجهة لمليشيا اخرى نافذة في البلاد، مضيفاً لـ«العربي الجديد» ان «اغلب الموشرات تشير الى انها كتائب حزب الله، او عصائب اهل الحق او النجباء، ولا تخرج من هذه الجهات الثلاث التي لها انتشار وتواجد في مناطق سهل نينوى وبلدات حدودية مع اقليم كردستان». واضاف ان هذه المليشيا تبنت هجمات سابقة بالعبوات الناسفة محلية الصنع.

من الأرشيف على الحدود/ المدينة (حامين حامد/ فرانس برس)

مسؤول عراقي: مخاوف من رد عسكري اميركي على الهجوم

11 صاروخاً سقطت في اربيل واطلقت من داخل حدود الإقليم

للحديث تتمة...

سرقة الثورة الليبية

اسامة علي

باتت الاحتفالات السنوية بذكرى ثورة 17 فبراير/شباط 2011 الليبية، تأخذ طابعاً رسمياً، ولا يشارك فيها في كبرى المدن إلا العدد القليل من تلك الشرائح التي لا تزال على صلة بالكثير من الامها والقليل من آمالها. وربما هذا التراجع ليس سخطاً على مبادئ الثورة وأهدافها، لكن يمكن رصد أسباب تراجع المشاركة في الاحتفال بالثورة من خلال تدوينات وكتابات النشطاء التي عادة ما تعكس الرأي العام. ولكن وقبل ذلك، تعكس شعارات وهتافات بعض المحتفلين بالذكرى العاشرة لثورة فبراير، تفاؤلاً بوصول البلاد إلى مرحلة تذهب فيها السلطة نحو التوحد بعد أعوام من انقسام كاد أن يكون تقسيماً، وتطالب تلك الهتافات بالخروج لملء الساحات بالاحتفالات بعد أن ساد الجمود الكلي ساحات القتال.

وفي حادثة معبّرة، أخفى مواطنون قبل يومين من ذكرى الثورة، تمثالاً وضع على قارعة إحدى الطرقات يخلّد لواقعة قُتل خلالها أفراد من مسلحي اللواء المتقاعد خليفة حفتر، أثناء عدوانه على طرابلس العام الماضي، كانت بعض الفصائل في طرابلس تستعد لعرضه خلال الاحتفال بالذكرى العاشرة للثورة. وهو ما لقي قبولاً واسعاً من معلّقين ونشطاء، كونه بمثابة مؤشر على الترحيب بالسلام وإخفاء مظاهر العنف وكل ما يدل عليه.

ويرجع كثيرون أسباب تراجع الاحتفاء بذكرى الثورة إلى ما يمكن وصفه بـ«سرقة الثورة» من قبل من قفزوا على رأس الحكم، وجرّوا البلاد إلى أتون الفوضى ومتاهات الحرب، فكل منهم يدعي انتماءه لـ«الثوار»، وبمناسبة كل ذكرى للثورة تجده يسرد منجزاته في الدفاع عن مبادئها وصون دماء شهدائها، والكفاح من أجل أهدافها، ويتهم الطرف الآخر بـ«العداء للثورة».

بل حتى قادة الثورة المضادة، يحرصون على تهنئة الشعب بثورته، ما دفع بشريحة من الناس، في إحدى السنوات الماضية، إلى تقديم صراحة عن حنينها لعقود حكم معمر القذافي، ويبرر أحد هؤلاء هذا الأمر بالقول إنه على الأقل في توصيف الوضع السابق كان هناك ما يشير إلى «النظام» لقاء ما حدث بعده من الفوضى. وفي ذكرى العام الجديد للثورة، يجد ناشط آخر إقبالاً من المواطنين على ممارسة حياتهم بالشكل الطبيعي، على الرغم من إدراج حكومتي البلاد ذكرى الثورة ضمن العطلات الرسمية للبلاد، فالمحال مفتوحة والأنشطة التجارية لم تتوقف. وينقل عن أحد المتطوعين ضمن حملة تنظيف طريق بأحدى أحياء طرابلس، قوله «الاحتفال يكون حيث لا يوجد الحكام والسراق».

حماية الدبلوماسيين

أكد الرئيس العراقي برهم صالح أنّ «الحكومة ماضية قدما في تعزيز سلطة الدولة وسيادتها، من خلال دعم فرض القانون وحماية أمن وحياة المواطنين واستئصال بؤر الإرهاب وملاحقة الجماعات الخارجة على القانون ومحاسبتهم، وحماية المنشآت والمباني الحكومية والبعثات الدبلوماسية وأفرادها الذين يستضيفهم العراق». كلام صالح جاء خلال استقباله امس السفير البريطاني لدى العراق سنيفين هيكي، وفق وكالة الأنباء العراقية.

شرق غرب

الأردن: اتجاه لحلّ حزب «الشراكة والإنقاذ»

أعلن حزب «الشراكة والإنقاذ» في الأردن، أمس الأربعاء، قيام الحكومة ممثلة بلجنة شؤون الأحزاب لدى وزارة التنمية السياسية والبرلمانية، برفع دعوى قضائية تطالب بحلّ الحزب وإيقافه عن العمل، وذلك لتأخره بالرد على بعض مراسلات اللجنة. وكان الحزب قاطع انتخابات 10 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي النيابية. وقال إنه كلّف الدائرة القانونية لديه بالتعامل مع القضية، معتبراً أن إدارة الحكومة لملف العلاقة مع الأحزاب هي جزء من أزمة البلاد.

(العربي الجديد)

استشهاد مسنّة فلسطينية أثناء مداهمة للاحتلال

استشهدت المُسنّة الفلسطينية رحمة خليل أبو عاهور (62 عاماً)، بسكتة قلبية، فجر أمس الأربعاء، خلال اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي منزل شقيقها في قرية أبو أنجيم، شرق بيت لحم، جنوب الضفة الغربية. وقال ابن شقيقها، رامي أبو عاهور، إن «قوات الاحتلال حاصرت منزلنا تمهيداً لاقتحامه، وحينما أيقظنا عمتي، أصيبت بالخوف وأغمي عليها»، موضحاً أنه تمّ نقلها إلى المستشفى، لكنها فارقت الحياة.

(العربي الجديد)

السودان: «المؤتمر الشعبي» يستنكر توقيف احد قياديه

استنكر حزب «المؤتمر الشعبي السوداني» (أسسّه حسن الترابي)، أمس، اعتقال السلطات السودانية أحد قياديه بتهمة «تقويض النظام الدستوري». وقال الحزب، في بيان، إن «لجنة إزالة التمكين (المحاسبة مسؤولين في النظام السابق باتهامات بالفساد) اعتقلت نائب أمين أمانة النقابات والمهن في «المؤتمر» حسام سليمان من منزله بمنطقة الصحافة جنوبي الخرطوم»، مؤكداً «عدم قانونية اللجنة ولا دستوريتها».

(الأناضول)

المغرب: تفكيك 2009 «خلايا إرهابية» في 8 سنوات

أعلن مسؤول أمني مغربي، أول من أمس الثلاثاء، أن بلاده فكّكت 2009 «خلايا إرهابية» منذ العام 2002، وأحبطت أكثر من «500 مشروع تخريبي». وقال محمد الديفاوي، العميد في فرقة مكافحة التطرف ومحاربة الإرهاب بالمكتب المركزي للأبحاث القضائية (تابع للاستخبارات)، إن عمليات التفكيك جاءت على خلفية إيقاف ما يزيد عن 3535 شخصاً، معتبرا السياسة التي اعتمدتها المملكة في ذلك «استباقية».

(الأناضول)

روسيا: اعتقال 19 متشدداً

أعلنت روسيا، أمس، أن قواتها الأمنية اعتقلت 19 شخصاً يشتبه في أنهم من المتطرفين الإسلاميين خلال عمليات دهم منسّقة في شمال القوقاز وشبه جزيرة القرم التي ضمّتها، لافتة إلى أنها صادرت أسلحة ومتفجرات بينها حزام ناسف. وقال جهاز الأمن الفيدرالي، إن الموقوفين أعضاء في «جماعة التكفير والهجرة»، مؤكداً أنهم «إلى جانب نشر دعاية ايديولوجية وتجنيد أتباع، كانوا يخططون للقيام بهجمات إرهابية في شمال القوقاز».

(فرانس برس)

تقرير

قنوات خلفية للتواصل بين واشنطن والحوثيين

عدن ـ **العربي الجديد**

كشفت الولايات المتحدة أنها تستخدم قنوات خلفية للتواصل مع جماعة الحوثيين في اليمن، من دون توضيحها، أو توضيح مضمون التواصل، فيما تضغط لوقف الحرب في محافظة مأرب النفطية شمالي اليمن، والدائرة بين المسلحين الحوثيين وقوات الحكومة. ويأتي ذلك فيما تستعر الحرب في مأرب، وكذلك حرب المسيّرات وتدميرها بين الحوثيين والتحالف السعودي، إثر تكثيف الجماعة لاستهدافها ومحاولات استهدافها لأهداف حيوية جنوبي المملكة.

وأكد المبعوث الأميركي الخاص لليمن، تيموثي ليندركينغ، أول من أمس، أن بلاده تستخدم بـ«شكل نشط» قنوات خلفية للتواصل مع جماعة الحوثيين اليمنية. وقال ليندركينغ في إفادة صحافية من مقر وزارة الخارجية الأميركية في واشنطن: «لدينا سُبل لتوصيل الرسائل إلى الحوثيين، ونستخدم تلك القنوات بشكل نشط للغاية مفتوحة والأنشطة التجارية لم تتوقف. وينقل عن أحد المتطوعين ضمن حملة تنظيف طريق بأحدى أحياء طرابلس، قوله «الاحتفال يكون حيث لا يوجد الحكام والسراق».

متابعة

التوتر السوداني الإثيوبي: التصعيد يسابق الوساطات

الخرطوم ـ **العربي الجديد**

تسبب نزاع تيغراي بفرار آلاف الإثيوبيين إلى السودان (إبراهيم حميد/فرانس برس)

يتصاعد التوتر بين السودان وإثيوبيا على خلفية النزاع الحدودي بينهما والخلاف حول سد النهضة. وفي أحدث تطور، أفيد أمس الأربعاء بأن الخرطوم استدعت سفيرها في أديس أبابا جمال الشيخ، إلى بلاده لإجراء مزيد من المشاورات حول تطورات الأزمة. ونقلت تقارير إعلامية عن مصادر في الخارجية السودانية، أن السفير وبعد عودته في الأيام الماضية، أجرى جملة من الاجتماعات شملت وزارة الخارجية ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك ورئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان. ولم تحدد المصادر موعداً لعودة السفير إلى أديس أبابا لاستئناف عمله هناك، علماً أن إثيوبيا كانت قد استدعت سفيرها في الخرطوم بيتال أمبرو، في الأسابيع الماضية أيضاً للتشاور مع حكومته. وكان أمبرو قد اتهم في 13 يناير/كانون الثاني الماضي، الجيش السوداني بالاستيلاء على 9 معسكرات داخل أراضي إثيوبيا، منذ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. من جهته، قال المتحدث باسم الخارجية السودانية، منصور بولاد، في تصريح لوكالة «الأناضول»، إن «استدعاء سفيرنا من أديس أبابا يأتي في إطار التشاور مع ما يخص العلاقات مع إثيوبيا، وتحديداً حول التوتر الحدودي مع إثيوبيا وأزمة سد النهضة».

وبدأ التوتر الحدودي بين البلدين في نوفمبر/تشرين الثاني، عقب عمليات انتشار في منطقة الفشقة الحدودية التي قال إنها ظلت تحت «الاحتلال الإثيوبي» لأكثر من 25 عاماً، وهو ما استنكرته أديس أبابا التي اتهمت طرفاً ثالثاً بالتخطيط لعملية تخريب العلاقات بين البلدين وتمويلها وتنفيذها. وتتهم الخرطوم الجيش الإثيوبي بدعم ما تصفها بـ«المليشيات الإثيوبية»، وهو ما تنفيه أديس أبابا، وتقول إنها «جماعات خارجة عن القانون». وكانت الخارجية السودانية قد أصدرت بياناً قبل أيام اتهمت فيه إثيوبيا بالاعتداء على الأراضي السودانية وساطة تقودها بعض الأطراف العربية والأوروبية لتهدئة التوتر بين الخرطوم وأديس أبابا. وتُعد الزيارة الأولى من نوعها لمسؤول سعودي، بعد تشكيل الحكومة السودانية الجديدة. وفي ديسمبر/كانون الأول الماضي، زار وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، الخرطوم، وبحث مع مسؤولين سودانيين في مجالات دعم وتطوير العلاقات بين البلدين، وزيادة الاستثمارات السعودية في السودان.

وأفادت وكالة الأنباء السودانية بأن وزيرة الخارجية مريم الصادق المهدي التقت قطان الأوروبي جهود الحل السياسي للأزمة، فيما أعلنت السعودية والإمارات عن وساطة أخرى، يناقش مقترحاتها وزير الدولة السعودي للشؤون الأفريقية، أحمد بن عبد العزيز قطان، الذي يزور الخرطوم راهناً، والتقى عدداً من المسؤولين. ونقلت وسائل إعلام سودانية عن مصادر في الخارجية السودانية، أن زيارة قطان تأتي في إطار وساطة تقودها بعض الأطراف العربية والأوروبية لتهدئة التوتر بين الخرطوم وأديس أبابا. وتُعد الزيارة الأولى من نوعها لمسؤول سعودي، بعد تشكيل الحكومة السودانية الجديدة. وفي ديسمبر/كانون الأول الماضي، زار وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، الخرطوم، وبحث مع مسؤولين سودانيين في مجالات دعم وتطوير العلاقات بين البلدين، وزيادة الاستثمارات السعودية في السودان.

وكانت دولة جنوب السودان قد دخلت على خط الوساطة بين البلدين، كما دعم الاتحاد الإفريقي، على لسان رئيس جنوب السودان سلفا كير ميارديت، الذي أكد أن بلاده «لن تسمح بأن تكون ساحة لحرب بين السودان وإثيوبيا». ووقف الخرطوم من مفاوضات سد النهضة. وأوضحت الوزيرة أن «ادعاءات إثيوبيا بشأن تغول الجيش السوداني على أراضيها منافية للصحة وتتناقض مع الاتفاقيات الموقعة والمصادق عليها من البلدين»، لافتة إلى أنه لا يمكن تأجيل وضع علامات الحدود. وفي ما يخص مفاوضات سد النهضة، بيّنت المهدي خطورة ملئه وتشغيله من دون اتفاق قانوني ملزم، مؤكدة تمسك السودان بالحوار للوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف.

وفي مقابل الوساطة السعودية، بدا أن أديس أبابا تبحث عن دور تركي لحل النزاع الحدودي القائم. وأشار المتحدث باسم وزارة الخارجية الإثيوبية، دينا مفتي، في حديث مع «الأناضول»، خلال زيارته تركيا برفقة وزير الخارجية قبل أيام، إلى إمكانية حل الأزمة بشأن منطقة الفشقة الحدودية بالطرق الدبلوماسية. وأوضح أن بلاده لا تفكر في الحرب في الوقت الحالي، مضيفاً: «نستثمر بالامتنان إذا عرضت تركيا القيام بدور الوساطة بيننا». ولفت إلى أن بلاده تتمتع بعلاقات بنّاءة مع دول القرن الأفريقي، قائلاً: «بلا مبالغة، نمتلك علاقات رائعة مع كل من إريتريا، وجيبوتي، والصومال، وكينيا، فضلاً عن السودان، على الرغم من الخلاف الحدودي». وأشار إلى استمرار أنشطة الإغاثة في تيغراي بعد انتهاء العملية العسكرية ضد «الجبهة الشعبية لتحرير الإقليم»، موضحاً أن المساعدات وصلت إلى 80 بالمائة من أهالي المنطقة حتى الآن. كما أعرب عن أمله في تعزيز العلاقات الثنائية بين بلاده وتركيا، خصوصاً في مجالات التنمية والأمن والاقتصاد.

في الوقت الذي تتواصل فيه سياسة شد الحبال بين أميركا وإيران بشأن الاتفاق النووي، تنشط التحركات في سبيل منع إيران من مواصلة انتهاك الاتفاق تمهيداً لعودة أميركية محتملة له، على الرغم من أن واشنطن تريد الخطوة الأولى من طهران

النووي الإيراني
ضغط دولي لمواصلة مراقبة الأنشطة

فرص نجاح زيارة غروسي في تحقيق أهدافها ضئيلة (كريستيان برونا/فرانس برس)

طهران ـ **صابر غل عنبري**

تتواصل التحركات السياسية بزخم على خط الملف النووي الإيراني، الذي طرأ عليه أخيراً قرار إيراني جديد بوقف العمل في البروتوكول الإضافي الذي يُخضع المنشآت الإيرانية النووية لرقابة صارمة. ويبدو أنّ تصعيد طهران حرّك القوى الأوروبية والولايات المتحدة في سبيل زيادة الضغوط على إيران لثنيها عن مزيد من الانتهاكات للاتفاق النووي، في الوقت الذي ما زالت فيه تنتظر كل من واشنطن وطهران الخطوة الأولى والتنازلات من الطرف الآخر للعودة لمسار هذا الاتفاق. وفيما ينتظر أن تعقد محادثات بين القوى الأوروبية ووزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن حول إيران اليوم الخميس، يزور مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل غروسي، طهران بعد غد السبت.

وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية، أمس الأربعاء، أنّ وزراء خارجية فرنسا وبريطانيا وألمانيا سيناقشون اليوم الخميس، مع بلينكن الملف الإيراني، فيما يأمل الأوروبيون إنقاذ الاتفاق حول برنامج طهران النووي. ويستقبل وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان في باريس نظيريه الألماني هايكو ماس والبريطاني دومينيك راب حيث سينضم إليهم وزير الخارجية الأميركي عبر الفيديو في لقاء «يخصص بشكل أساسي لإيران والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط»، بحسب تفاصيل البيان الصحافي للمتحدث.

في هذه الأثناء، كشف المندوب الإيراني الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا، كاظم غريب أبادي، أمس، أن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل غروسي سيزور العاصمة الإيرانية طهران، السبت المقبل. وأضاف غريب أبادي، في تصريحات لوسائل الإعلام من فيينا، أن الزيارة تأتي بطلب من غروسي.

وأكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في وقت لاحق أن مديرها العام سيزور طهران يوم السبت. وقالت الوكالة في بيان إنّ غروسي «سيزور طهران لإجراء مناقشات مع مسؤولين إيرانيين بارزين بهدف التوصل لحل يقبله الطرفان كي تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنشطة التحقق الضرورية في البلاد».

وأضافت أن خطة إيران لوقف تطبيق إجراءات عدة منصوص عليها في اتفاقها النووي مع القوى الست اعتباراً من يوم 23 فبراير/شباط الحالي «سيكون لها تأثير بالغ على أنشطة التحقق والمراقبة التي تنفذها الوكالة في البلاد».

بدوره، أوضح غريب أبادي أن غروسي سيجري مباحثات مع هيئة الطاقة الذرية الإيرانية «حول طريقة تنفيذ مضمون الرسالة التي بعثتها إيران للوكالة الدولية يوم 15 فبراير الحالي والبند السادس في قانون الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات ومستقبل التعاون بين الطرفين في إطار الترتيبات والتطورات الجديدة».

والرسالة التي أشار إليها غريب أبادي هي تلك التي أرسلتها طهران إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأبلغتها فيها بنيتها وقف «الإجراءات الطوعية» التي تتضمن ثمانية التزامات، والمنصوص عليها في الاتفاق النووي. وفي مقدمة هذه الإجراءات، يأتي البروتوكول الإضافي الذي تتجه إيران إلى وقف تنفيذه اعتباراً من 23 فبراير الحالي بسبب استمرار العقوبات الأميركية وعدم رفعها. والبروتوكول الإضافي ليس اتفاقاً قائماً بذاته، بل هو بروتوكول لاتفاق ضمانات يوفر أدوات إضافية للتحقق من البرنامج النووي للدول.

والالتزام الثاني الذي تنوي إيران التخلي عنه، هو العمل بـ«الفقرة 3,1 من الترتيبات الفرعية الملحقة باتفاق الضمانات». وبعد وقف هذا التعهد لن ترسل إيران إبلاغات مبكرة بشأن منشآتها النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أما الالتزام الثالث فهو استخدام التقنيات النووية الحديثة ونشاط الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إيران على المدى الطويل، فيما الرابع هو اتخاذ إجراءات شفافة حول الكعكة الصفراء، أو مسحوق اليورانيوم الذي يستخدم في الوقود للمفاعلات النووية. والالتزام الخامس هو اتخاذ إجراءات شفافة حول أنشطة تخصيب اليورانيوم، والسادس هو السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول إلى المنشآت الإيرانية وفق الاتفاق النووي. أما الالتزام السابع فهو الرقابة والتحقق من تنفيذ الإجراءات الطوعية، فيما الثامن والأخير يرتبط بإجراءات شفافة حول صناعة قطع أجهزة الطرد المركزي.

ويأتي وقف التعهدات الجديدة وفق مشروع قانون «الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات» الذي أقره البرلمان الإيراني، مطلع ديسمبر/كانون الأول الماضي. وهو قانون يتكوّن من تسعة بنود يعيد البرنامج النووي الإيراني إلى ما قبل الاتفاق النووي المبرم عام 2015 مع المجموعة الدولية، من خلال اتخاذ خطوات نووية لافتة في حال لم ترفع العقوبات.

وتهدف زيارة غروسي إلى حثّ طهران على التراجع عن قرارها بوقف العمل بالبروتوكول الإضافي الذي تعهدت به «طوعاً» في إطار الاتفاق النووي. غير أنّ فرص نجاح الزيارة في تحقيق هذه الأهداف تبقى ضئيلة، إن لم تكن معدومة، لأن الحل من وجهة النظر الإيرانية، ليس بيد المدير العام للوكالة الدولية، وإنما بيد الولايات المتحدة. وفي السياق، استبعد المحلل السياسي الإيراني، عبد الرحمن فتح الله، في حديث لـ«العربي الجديد»، «أن ينجح غروسي في إقناع طهران بعدم وقف تنفيذ البروتوكول الإضافي على ضوء المواقف الإيرانية الحازمة في مسألة رفع العقوبات الأميركية والتحقق من ذلك قبل العودة إلى التعهدات النووية».

ولكن لأميركا رأياً آخر، فهي على الرغم من نيتها العودة للاتفاق النووي لكنها تريد من جهتها الخطوة الأولى من طهران. وفي السياق، قال وزير الخارجية الأميركي أول من أمس الثلاثاء، إن «الخطوة الأولى» يجب أن تكون عودة إيران إلى الامتثال لبنود الاتفاق، مشيراً إلى أنّ الأخير «كان فعالاً» في منع طهران من إنتاج المواد اللازمة للحصول على أسلحة نووية «ومن المؤسف للغاية أننا انسحبنا منه». ولفت في مقابلة مع موقع إذاعة «أن بي آر» الأميركية، إلى أنه بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق، بدأت طهران في التخلي عن التزاماتها فيه «والنتيجة هي أن إيران اليوم أقرب إلى امتلاك القدرة على إنتاج المواد الانشطارية لسلاح نووي، مما كانت عليه عندما كانت الصفقة سارية المفعول». وأكد أن سياسة الولايات المتحدة لا تزال تقضي بعدم السماح لإيران بامتلاك سلاح نووي. وفيما أكد أن «الخطوة الأولى» يجب أن تكون عودة إيران إلى الامتثال لبنود الاتفاق، أوضح أنه سيكون هناك حاجة أيضاً إلى العمل على اتفاق «أطول وأقوى من الاتفاق الأصلي»، وكذلك «الانخراط في قضايا أخرى لم تكن جزءاً من المفاوضات الأصلية والتي تمثل إشكالية عميقة بالنسبة لنا ولبلدان أخرى وهي: برنامج الصواريخ الباليستية لإيران، وأعمالها المزعزعة للاستقرار في دولة تلو الأخرى». وأضاف وزير الخارجية الأميركي «كان الرئيس بايدن واضحاً في أنهم إذا امتثلوا، فسنفعل الشيء ذاته. الطريق إلى الدبلوماسية مفتوح الآن».

من جانبها، واصلت إيران الدفاع عن مواقفها وإجراءاتها. وفي السياق، انتقد الرئيس حسن روحاني، أمس الأربعاء، ما اعتبرها «دعاية أجنبية» حول قرار بلاده وقف تنفيذ البروتوكول الإضافي من الاتفاق النووي، بدءاً من 23 فبراير/ شباط الحالي، قائلاً إنه مع هذه الخطوة «لن يحدث شيء مهم»، واصفاً الحديث عن نية طهران طرد المفتشين الدوليين بأنها «شائعات ودعاية».

وأضاف روحاني، في كلمة له خلال اجتماع لحكومته بثّها التلفزيون الإيراني، أن وقف العمل بالبروتوكول «لا يعني إخراج نشاطنا النووي من الرقابة الأممية»، داعياً إلى الحديث عن هذا الموضوع «بدقة»، منتقداً الأصوات الداخلية. وقال إنّ «من يتحدث عن أننا سنطرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يُفهَم كلامه هذا في العالم على أننا نسعى إلى امتلاك الأسلحة النووية». وأوضح أنّ التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سيكون في إطار نظام للتفتيش والتحقق من الاستخدامات السلمية للمواد النووية كجزء من معاهدة حظر الانتشار النووي.

وجدد روحاني تأكيد موقف طهران من تنفيذ الاتفاق النووي، قائلاً إنها مستعدة للعودة إلى الاتفاق «بمجرد رفع العقوبات»، معتبراً أنّ الحديث عن خفض التعهدات من دون الإشارة إلى العقوبات «الظالمة هروب إلى الأمام». وأعلن روحاني رفض إيران ضمّ مواضيع أخرى إلى الاتفاق النووي.

وكان رئيس الاتحاد السويسري غاي بارملين، الذي ترعى بلاده المصالح الأميركية لدى إيران، قد أجرى مساء الثلاثاء اتصالاً هاتفياً بالرئيس الإيراني، في محاولة على ما يبدو لكسر الجليد في المأزق الراهن بشأن تنفيذ الاتفاق النووي، وحثّ طهران على وقف خطواتها النووية، وعدم تعليق العمل بالبروتوكول الإضافي.

وحسب موقع الرئاسة الإيرانية، فقد احتلت تطورات الاتفاق النووي حيزاً كبيراً في المباحثات بين روحاني وبارملين، إذ أكد روحاني أنّ كرة الاتفاق النووي باتت في الملعب الأميركي، قائلاً إنه «عندما تُلغى جميع العقوبات غير القانونية بشكل عملي، فكل شيء يعود إلى مساره الصحيح».

إلى ذلك، جدّد المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي، تأكيد موقف بلاده في ما يرتبط بأزمة تنفيذ الاتفاق النووي مع الغرب، مخاطباً الإدارة الأميركية والأطراف الأوروبية بالقول إنها ستبني على أفعال الطرف الآخر وليس أقواله. وقال خامنئي، في كلمة له في لقاء عبر الفيديو، مع مسؤولين ونخب من محافظة أذربيجان الشرقية، إن طهران تلقت «وعوداً وأقوالاً، لكنني أريد التأكيد أننا سمعنا وعوداً كثيرة وأقوالاً جيدة، لكن عملياً تصرفوا عكسها وضدها». وشدد على أنه «إذا رأينا أن الطرف الآخر قام بإجراءات عملية، نحن أيضاً سنقوم بالمثل».

من جهته، قال وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، أمس، في تصريحات لوسائل الإعلام على هامش اجتماع الحكومة، إنّ الإدارة الأميركية الجديدة «تواصل سياسة الضغوط القصوى» للرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، داعياً إياها إلى التخلي عن هذه السياسة. وخاطب واشنطن بالقول إنه «إذا كانوا يتصورون أن سياسة الضغوط القصوى الفاشلة تشكل أداة ضغط، فعليهم أن يعلموا أيضاً أنه في المقابل، في إيران تطورات تحدث على أرض الواقع»، في إشارة إلى الخطوات النووية الإيرانية الأخيرة.

محادثات بين القوى الأوروبية وبلينكن حول إيران اليوم

مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية يزور طهران السبت

تقرير

بيان إنشائي يعكس غياب التوافقات حول سورية
أستانة 15... لا جديد

لم يحمل البيان الختامي للجولة 15 من اجتماعات أستانة أي جديد، في ظل غياب التوافق حول العملية السياسية

أمين العاصي

لم تخرج نتائج الجولة الـ15 من مباحثات مسار أستانة حول القضية السورية عن نطاق التوقعات المسبقة، أمس الأربعاء، مع تكرار الثلاثي الضامن لتفاهمات هذا المسار (تركيا، روسيا، إيران)، ما ذُكر في أغلب بيانات الجولات السابقة، بما في ذلك تمديد التهدئة في الشمال السوري، تحديداً إدلب، التي أرساها اتفاق أنقرة وموسكو، المبرم في مارس/ آذار الماضي. وكل ذلك يؤكد اختلاف مقاربة الدول الثلاث للمسألة السورية، ويرسّخ الاعتقاد أن لا حلول سياسية في الأفق.

وتبيّن بعد يومين من الاجتماعات في سوتشي الروسية، أن الثلاثي الضامن جدّد تأكيده في بيان، أمس، على «وحدة الأراضي السورية»، ورفضه «الأجندات الانفصالية الهادفة إلى تقويض سيادة سورية ووحدة أراضيها وإدانة تزايد أنشطة التنظيمات الإرهابية فيها»، ودعا إلى «رفض محاولات خلق وقائع جديدة على الأرض بحجة مكافحة الإرهاب ورفض نهب النفط الذي يجب أن تعود عائداته للدولة السورية»، في إشارة واضحة للوجود الأميركي في شمال شرقي سورية. واتفقت الدول الضامنة على أنه لا يمكن إحلال الأمن والاستقرار طويلي الأمد، إلا استناداً إلى أساس الحفاظ على سيادة سورية ووحدة أراضيها. ودانت هذه الدول الهجمات الإسرائيلية المتواصلة على سورية ودعت إلى وقفها، لافتة إلى أنها «تنتهك القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي».

وعلى صعيد اللجنة الدستورية التي لم تحقق أي نتائج لكتابة دستور جديد للبلاد بعد 5 جولات تفاوض في مدينة جنيف السويسرية، جددت الدول الضامنة تصميمها على «دعم عمل اللجنة، من خلال التفاعل المستمر مع الأطراف السورية وأعضاء اللجنة الدستورية والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لسورية غير بيدرسن كمبسر لضمان عملها المستدام والفعال». وجاء في البيان أن ممثلي إيران وروسيا وتركيا «أعربوا عن قناعتهم بأن اللجنة يجب أن تسترشد في عملها بالسعي للتوصل إلى حل وسط والتفاعل البناء من دون تدخلات خارجية وفرض مواعيد نهائية من الخارج، من أجل تحقيق توافق بين أعضائها». وأعربت عن قناعتها بغياب الحل العسكري للنزاع السوري، وأكدت تمسكها بـ«تقديم عملية سياسية طويلة الأمد وقابلة للحياة يديرها السوريون أنفسهم بمساعدة الأمم المتحدة، وفقاً لبيان مجلس الأمن القومي 2254».

وكان بيدرسن قد حمّل منذ أيام النظام السوري مسؤولية فشل اجتماعات اللجنة الدستورية، بينما لم يشر البيان الختامي لمحادثات أستانة إلى هذا الأمر. وحسب البيان، سيعقد الاجتماع الـ16 في العاصمة الكازاخية نور سلطان في منتصف العام الحالي.

وكان من المتوقع ألا يخرج الثلاثي الضامن بنتائج يمكن البناء عليها لدفع العملية السياسية، إذ من الواضح أن لكل طرف مقاربته، واهتمامه في سورية. تركيا تركّز على منطقة شرقي نهر الفرات، التي تسيطر عليها «قوات سورية الديمقراطية»، والتي تُعدّ بنظر أنقرة خطراً داهماً. في المقابل، يهتم الروس والإيرانيون بمسألة اللجنة الدستورية، تحديداً لجهة تعطيل أعمالها وصولاً إلى إجراء انتخابات رئاسية وفق دستور 2012، تفرض بشار الأسد رئيساً للبلاد لسبع سنوات جديدة، ما يعني عملياً تمييع القضية السورية ودفع المعارضة للمشاركة بالسلطة على نطاق ضيق مع بقاء النظام ورأسه. ولم يعلن الثلاثي الضامن وقفاً دائماً لإطلاق النار في سورية كما تطالب المعارضة، مكتفياً بتمديد الهدنة. بالتالي تُرك الباب مفتوحاً أمام احتمالات التصعيد العسكري، بحجة «محاربة الإرهاب» في الشمال الغربي من سورية.

ومن الواضح أن المعارضة خرجت من الجولة خالية الوفاض، من دون الحصول على وقف دائم لإطلاق النار، ولا على سقف زمني لعمل اللجنة الدستورية، ولا حتى الاكتراث بملف مئات آلاف المعتقلين في سجون النظام. ووفق وفد المعارضة، فإن هناك أكثر من 400 ألف معتقل في سجون النظام، و17 ألف مفقود، لا يزال النظام يرفض مقاربة ملفهم، خشية من تبعات قانونية ومساءلة دولية. ولم تطرح هذه الجولة حلولاً لأكثر من مليون نازح أجبرهم تقدم قوات النظام على ترك منازلهم في الربع الأول من العام الماضي في أرياف إدلب وحلب.

في السياق، يرى المحلل طه عبد الواحد، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الجولة الخامسة عشرة من اجتماعات أستانة «فشلت في تقديم أي جديد من شأنه تغيير واقع الحال السوري»، مضيفاً أن «اللافت في البيان الختامي للجولة هو غياب أي إشارة تدفع للتفاؤل بشأن عمل اللجنة الدستورية». ويشير إلى أن «موسكو كررت الأسطوانة نفسها حول عمل اللجنة من دون تدخل خارجي ودون أطر زمنية، مع العلم أن وفد المعارضة السورية جاء حاملاً معه مطلب تحديد جدول زمني لعمل اللجنة».

ويوضح عبد الواحد أن البيان الختامي «لم يشر ولا بأي شكل إلى الجهة المعطلة للحوار السوري، ولا إلى خطوات ستتخذها الأطراف بغية تحريك العملية، لا سيما ممارسة روسيا الضغط على النظام». ويبدي اعتقاده بأن المحادثات التي جرت، بما فيها تلك التي حصلت مع بيدرسن، لم تؤد إلى تفاهم بشأن كيفية التعامل مع النظام لإرغامه على انخراط جدي في العملية الدستورية.

لم تحصل المعارضة على وقف لإطلاق النار ولا على حلّ للنازحين

أبدت الدول الثلاث دعمها لأعمال اللجنة الدستورية

لا يدعو البيان الختامي للتفاؤل (الأناضول)

الحدث

صفقة تبادل بين نظام الأسد والاحتلال

رام الله ـ **العربي الجديد**

بعد اتصالات روسية إسرائيلية مكثفة أخيراً، واجتماعات إسرائيلية سرية عاجلة، كُشف أمس، الأربعاء، عن توصّل النظام السوري والاحتلال الإسرائيلي إلى اتفاق لتبادل أسرى بوساطة روسية. وأعلنت وكالة «سانا» السورية التابعة للنظام، أمس، أنه «يجري العمل على تحرير مواطنين سوريَّين من أبناء الجولان السوري المحتل من سجون الاحتلال الإسرائيلي»، موضحة أن «عملية التبادل تتم عبر وساطة روسية لتحرير السوريين نهال المقت وذياب قهموز، الأسير السوري من أبناء الجولان السوري المحتل، في عملية تبادل يتم خلالها إطلاق سراح فتاة إسرائيلية دخلت إلى الأراضي السورية - منطقة القنيطرة عن طريق الخطأ وتم اعتقالها من قبل الجهات المختصة السورية». وأقرت سلطات الاحتلال، عصر أمس، بأن مواطنة إسرائيلية (25 عاماً)، من مستوطنة «موديعين عيليت»، تجاوزت الحدود إلى سورية وأنه تجري اتصالات لإعادتها، حسبما ذكرت القناة 13 التلفزيونية. وفيما تأكد إطلاق المقت أمس، أفاد «نادي الأسير» الفلسطيني، أمس، باستدعاء إدارة سجن «النقب» الأسير قهموز، وهو من قرية الغجر في الجولان السوري المحتل، ومعتقل منذ عام 2016 ومحكوم بالسجن 14 عاماً، لإبلاغه بقرار الإفراج عنه إلى سورية. لكن قهموز رفض قرار الإفراج عنه إلى الداخل السوري، وأصرّ على العودة إلى قريته الغجر، وعاد مجدداً، أمس، إلى حيث يقبع في سجن «النقب».

وأول من أمس، الثلاثاء، عقدت الحكومة الإسرائيلية جلسة «أمنية سرية طارئة»، لبحث «مسألة إنسانية تتعلق بسورية»، وفقاً لوسائل الإعلام الإسرائيلية. وفُرضت الرقابة العسكرية على تفاصيل مداولات الحكومة الإسرائيلية. ووقع الوزراء المشاركون في الجلسة على وثيقة يتعهدون من خلالها بالحفاظ على السرية وعدم الكشف عن مجريات الاجتماع.

وأوضحت «القناة 12» الإسرائيلية أن دعوة الوزراء للاجتماع جاءت بالتنسيق بين رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس. وشهدت الأيام الماضية محادثات إسرائيلية روسية مكثفة على مستوى رفيع حول ما وصفه مسؤولون إسرائيليون «قضايا إنسانية تتعلق بسورية». وأشارت التقارير إلى أنّ إسرائيل توجهت إلى روسيا بطلب المساعدة في مسألة «إنسانية» في سورية، من دون تقديم مزيد من الإيضاحات. وفي غضون يومين، أجريت محادثات هاتفية بين نتنياهو والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وبني غانتس ووزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، وبين وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكنازي ونظيره الروسي سيرغي لافروف.

تقضي الصفقة بإطلاق إسرائيلية دخلت إلى سورية بالخطأ (جلاء مرعي/فرانس برس)

فلسطين

توجّس من تلاعب انتخابي
نقل بيانات ناخبين

رام الله ـ **نائلة خليل، محمود السعدي**

وجّه مواطنون فلسطينيون انتقادات حول تلاعب حصل بالسجل الانتخابي للانتخابات الفلسطينية المقبلة، بالتزامن مع إعلان لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية انتهاء تحديث بيانات السجل الانتخابي، منتصف ليل الثلاثاء - الأربعاء الماضي. وكشف الناشط عيسى عمرو، وهو من مدينة الخليل، جنوبي الضفة الغربية المحتلة، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، عن قيام مجهولين بتغيير مكان انتخابه إلى مكان آخر، مشيراً إلى أنه سوف يتقدم بشكوى حول ذلك إلى النائب العام الفلسطيني. وأضاف عمرو: «من الواضح أن الانتخابات تتعرض للتزوير والتلاعب من الآن، إذ قام مجهولون بتغيير مكان انتخابي من مدرسة خديجة عابدين، وسط مدينة الخليل، إلى مدرسة قلقس الأساسية، التي تبعد 10 كيلومترات عن بيتي. وفوجئت بأن مجموعة من الأصدقاء قد حدث معهم الشيء نفسه».

وطالب عمرو رئيس لجنة الانتخابات المركزية حنا ناصر بتوضيح كيف تم نقل سجلات الناخبين من مدرسة إلى أخرى، وتوضيح ما إذا كان هناك اختراق للسجل الانتخابي أم لا؟ وما إذا كانت هناك أسماء وهمية تمت إضافتها؟ كما طالب لجنة الانتخابات أيضاً بضرورة منع إدخال الهواتف الخلوية إلى أماكن الاقتراع أثناء العملية الانتخابية. بدورها، كتبت سوزان عويوي، من الخليل، على صفحتها في «فيسبوك»، أن «التغيير في بيانات السجل الانتخابي ونقل مراكز الاقتراع من دون معرفة المواطنين أصحاب الشأن مؤشر سلبي خطير، وردّ لجنة الانتخابات بحل الموضوع وقت النشر والاعتراض غير مقنع ومرفوض».

ورداً على الشكاوى، ذكرت لجنة الانتخابات المركزية في بيان لها، أول من أمس الثلاثاء، أن مشكلة نقل البيانات ومراكز الاقتراع «تركزت في مدينة الخليل»، مشيرة إلى أنها «أعادت على الفور أسماء المواطنين المنقولين إلى مراكز تسجيلهم الأصلية». وذكرت أنها قدمت شكوى رسمية في هذا الصدد إلى النائب العام. وأكدت لجنة الانتخابات على أن سلامة سجل الناخبين تقع ضمن مسؤوليتها وحرصها على ضمان ودقة وصحة البيانات الواردة فيه، مشيرة إلى أنها ستنشر سجل الناخبين الابتدائي أمام المواطنين خلال فترة النشر والاعتراض بين 1 و3 مارس/ آذار المقبل، في جميع المراكز قبل اعتماده بشكله النهائي.

رصد

غزة... إقبال على التسجيل يعكس التوق للتغيير

شهد قطاع غزة إقبالاً كثيفاً على التسجيل للانتخابات، التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني، المقررة بدءاً من الربيع المقبل

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

حظيت عملية تسجيل الناخبين في قطاع غزة للمشاركة في الانتخابات العامة المقبلة، على صعيد المجلس التشريعي والانتخابات الرئاسية والمجلس الوطني، بإقبال شديد من الفئات المسموح لها بالتسجيل وفقاً لقانون لجنة الانتخابات المركزية. واختتمت لجنة الانتخابات عملية تحديث سجل الناخبين، أول من أمس الثلاثاء الماضي، بعد مرور 6 أيام على فتح التسجيل الرسمي من خلال مراكز التسجيل التي دشنت في مختلف المناطق في غزة، إلى جانب عملية التسجيل الإلكتروني التي بدأت منذ إصدار الرئيس الفلسطيني محمود عباس مرسومه الرئاسي بتحديد مواعيد الانتخابات، في 15 يناير/كانون الثاني الماضي. وبلغت نسبة التسجيل العامة في سجل الناخبين 93,36 في المائة.

وبحسب الأرقام الرسمية التي أعلنتها لجنة الانتخابات المركزية، تفاوتت النسبة في القطاع لتبلغ في مدينة غزة 100 في المائة، فيما كانت نسبة التسجيل في شمال القطاع بنسبة 90,54 في المائة، وبلغت في دير البلح وسط القطاع 98,41 في المائة، أما في جنوب القطاع فسجلت في خان يونس 98,92 في المائة وفي رفح 99,30 في المائة. وبلغ عدد المسجلين الكلي في غزة نحو 1,112 مليون ناخب من أصل 2,6 مليون ناخب فلسطيني.

وقال المتحدث باسم لجنة الانتخابات المركزية فريد طعم الله إن نسبة التسجيل في قطاع غزة تعتبر كبيرة. وأوضح في حديثٍ لـ«العربي الجديد» أن نسبة التسجيل العامة في القطاع كانت قبل إصدار المرسوم، تتراوح في سياق معدل بلغ 80 في المائة. وهو ما جرى كسره بعد فتح باب التسجيل عقب توافق الفصائل الفلسطينية على إجراء الانتخابات العامة خلال الفترة المقبلة. وقبل فتح باب التسجيل وإصدار المرسوم بلغت النسبة العامة لسجل الناخبين 78,37 في المائة، فيما قفزت حالياً لتصبح 93,36 في المائة، على الرغم من وجود حالة تشكيك لدى شرائح مجتمعية، بإمكانية إجراء الانتخابات نظراً للتجارب السابقة.

وأضاف طعم الله أن إجمالي الأشخاص المسجلين ضمن كشوفات لجنة الانتخابات بلغ 2,6 مليون ناخب، بإجمالي نسبة مئوية بلغت 93,36 في المائة، وهو ما يحظى بقبول لجنة الانتخابات المركزية ويعكس حالة الإقبال والرغبة من المواطنين الفلسطينيين في المشاركة في عملية الاقتراع.

وخلال فترة تحديث سجل الناخبين، أصدرت الفصائل الفلسطينية المشاركة في الانتخابات المقبلة تعميماً لعناصرها بسرعة التسجيل، والتأكد من تسجيل أكبر عدد ممكن من الأشخاص الذين سيسمح لهم بالإدلاء بأصواتهم، والتأكد من البيانات أملاً في حصد أكبر عدد ممكن من الأصوات.

وعلى الرغم من أن الانتخابات ستجري على صعيد الأراضي الفلسطينية، إلا أن واقع القطاع يبدو مختلفاً مقارنة بالضفة الغربية، مع سعي كل من فتح وحماس إلى انتزاع أكبر عدد من الأصوات في ظل المشاركة الكبيرة المتوقعة، لحسم الفوز من بوابته. وخلال عملية التسجيل، دعا مراقبون ومختصون في الشأن السياسي وحتى نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، لضرورة المشاركة الفاعلة في الانتخابات، إلى جانب منشورات أخرى وجهت لانتقاد تجربة حركة حماس في الحكم وضرورة التسجيل لتغيير هذه التجربة.

بدوره، اعتبر المحلل السياسي تيسير محيسن، أن الأرقام بشأن نسب التسجيل في غزة، ذات دلالات عدة، أبرزها وجود الرغبة في تغيير الواقع المعيشي، لا سيما على صعيد القطاع، بعد 15 عاماً من الحصار وحالة الإنهاك المعيشي والاقتصادي، الذي يعايشه السكان. وأضاف في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أن هذه الأرقام تحمل في طيّاتها إشارة إلى حجم التحشيد الذي قامت به الفصائل والقوى، وحتى الشخصيات المستقلة في غزة، التي تشهد حديثاً مختلفاً عن الانتخابات مقارنة بالضفة الغربية المحتلة، إلى جانب وجود إدراك واضح من المواطنين بأهمية الانتخابات.

ورأى أن التسجيل المرتفع في مدينة بحجم غزة، يعتبر سابقة ويعطي إشارة سياسية واضحة عن حجم الرغبة في تغيير الواقع الحالي وإنتاج حالة سياسية أفضل من القائمة حالياً. ولفت محيسن إلى أن التحشيد الانتخابي موجود وبشكل كبير منذ فتح باب التسجيل الإلكتروني، مروراً بعملية التسجيل التقليدي. وتوقع أن تشهد الفترة المقبلة مزيداً من عملية التحشيد من قبل الفصائل والقوى الفاعلة في الساحة الفلسطينية. أما الكاتب طلال عوكل فاعتبر في حديثٍ لـ «العربي الجديد» أن النسب الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية تعكس تلهف الناس للمشاركة في الانتخابات المقبلة، والذين يمكن وضعهم في قسمين، قسم يشارك عن وعي كامل وقسم يريد معاقبة الفصائل الفلسطينية عن الواقع السياسي القائم على مدار السنوات الماضية التي تلت انتخابات 2006. واستبعد أن يشهد المجلس التشريعي العتيد سيطرة فصيل فلسطيني بعينه عليه.

بلغت نسبة التسجيل العامة في سجل الناخبين 93,36%

شرق غرب

سورية: مقتل شرطي وطفله في مدينة الباب

قتل شرطي وطفله، أمس الأربعاء، بهجوم من مجهولين في مدينة الباب شمالي سورية، الخاضع لسيطرة «الجيش الوطني السوري» المعارض. وذكرت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» أن مجهولين هاجموا بالسلاح شرطياً وطفله بالقرب من المستوصف، وسط مدينة الباب بريف حلب الشمالي الشرقي، ما أدى إلى مقتلهما على الفور، فيما فر المهاجمون إلى جهة مجهولة، مضيفة أن الهجوم وقع أمام منزل الشرطي عند مركز الأمين القريب من حديقة الشعب.

(العربي الجديد)

بريطانيا تدعو لكشف مصير الشيخة لطيفة

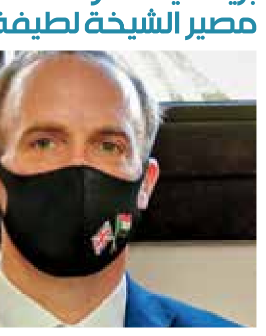

طلب وزير الخارجية البريطاني، دومينيك راب (الصورة)، أمس الأربعاء، برهاناً على أن الشيخة لطيفة، إحدى بنات حاكم دبي، محمد بن راشد آل مكتوم، لا تزال على قيد الحياة، بعد أن نشرت هيئة الإذاعة البريطانية (بي. بي. سي) مقطع فيديو ظهرت فيه، وهي تقول إنها رهينة في فيلا تحولت إلى سجن. وأضافت أنها تصور الفيديو في مرحاض بالفيلا، لأنه المكان الوحيد الذي تستطيع أن تغلق عليها بابه فيها.

(رويترز)

نيجيريا: مجهولون يخطفون طلاباً

أعلنت متحدثة باسم حاكم ولاية نيجر (وهي غير دولة النيجر) النيجيرية، أمس الأربعاء، أن مسلحين مجهولين اقتحموا مدرسة ثانوية في الولاية وخطفوا العديد من الطلاب. وذكر سكان أن المهاجمين اقتحموا مدرسة العلوم الحكومية في منطقة كاغارا. ولم يتضح حتى الآن المسؤول عن الهجوم. وتنشط جماعة «بوكو حرام» وتنظيم «القاعدة» في شمال نيجيريا، لكن عمليات الخطف التي ترتكبها جماعات مسلحة أخرى لطلب فدية شائعة أيضاً في المنطقة.

(رويترز)

المحكمة الأوروبية تدعو للإفراج عن نافالني

طلبت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، أمس الأربعاء، من روسيا الإفراج فوراً عن المعارض الروسي أليكسي نافالني (الصورة)، لأنها تخشى على حياته، بحسب ما أكدت محاميته أولغا ميخالوفا، التي نشرت نسخة عن القرار على صفحتها في موقع فيسبوك. وذكر النص أن المحكمة طلبت «الإفراج عن نافالني بمفعول فوري». وفي اتصال أجرته وكالة «فرانس برس» مع المحكمة، ومقرها ستراسبورغ الفرنسية، أكدت الأخيرة ذلك.

(فرانس برس، العربي الجديد)

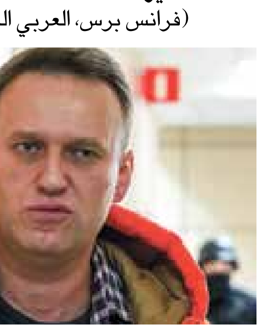

أفغانستان: مقتل شرطيين في العاصمة

أعلن مسؤولون أفغان، أمس الأربعاء، أن مسلحين قتلوا شرطيين أفغانيين، شرقي العاصمة كابول، في أول واقعة من نوعها منذ أيام، بعد تنفيذ بعض الاعتقالات فيها. وذكرت شرطة كابول أن المسلحين فتحوا النار على سيارة الشرطيين وقتلوهما. وقال مسؤول أمني إن القتيلين كانا أباً وابنه. وفي الأسابيع الأخيرة، شهدت كابول سلسلة هجمات وعمليات اغتيال.

(رويترز)

الحدث

شنّ الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب هجومه الأعنف على زعيم الأقلية الجمهورية في الكونغرس وحليفه السابق، ميتش ماكونيل، بما يعكس صورة واضحة عن حدة الانقسام داخل الحزب الجمهوري. وأشار ترامب إلى عزمه التدخل في الانتخابات المقبلة، مهدداً خصومه من الجمهوريين

افرط عقد تحالف المصالح بين ترامب وماكونيل (بوب ماكنامي/Getty)

هجوم ترامب على ماكونيل

تدشين المعركة داخل الحزب الجمهوري

استبعاد جولياني

اعلن مستشار دونالد ترامب، جايسون ميلر، الثلاثاء، ان محامي الرئيس السابق رودي جولياني لم يعد يمثله في اي مسالة قانونية، بعد فشله الاخير في قلب نتائج الانتخابات لصالح ترامب. وقال ميلر ان جولياني «سيبقى صديقا وحليفا» لترامب، لكن ليست هناك قضايا عالقة هو منخرط فيها.

واشنطن ـ العربي الجديد

أطلق الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، أول من أمس الثلاثاء، إشارة قوية إلى عزمه أن يكون مقاتلاً شرساً ولاعباً أساسياً، في معركة الانتخابات التصفية للكونغرس في عام 2022، وأعطى علامة واضحة على أنه لن يسعى أبداً إلى لعب دور إيجابي وموحّد في السجال والانقسام غير المسبوق، والدائر داخل الحزب الجمهوري، لجهة مساره بعد ترامب. وشنّ الرئيس السابق هجوماً عنيفاً، وشخصياً، على زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل، الذي كان برّاه من تهمة التحريض على اقتحام أنصار الرئيس الكونغرس في 6 يناير/كانون الثاني الماضي، لكنه ادانه في تصريح لوّح فيه أيضاً إلى إمكانية ملاحقة ترامب في المحاكم. وتعدّ حملة ترامب ضد ماكونيل، الأولى له بهذا الحجم، ضد الرجل القوي في واشنطن، والسيناتور منذ أكثر من 30 عاماً عن ولاية كنتاكي، بعدما كان تجنب الإشارة إليه بشكل عنيف منذ أن بدأ ماكونيل يأخذ مسافة تدريجياً عن ترامب، إثر تأكده أن نتائج الانتخابات الرئاسية التي فاز بها جو بايدن، من الصعب الانقلاب عليها. وجاءت حادثة اقتحام الكونغرس، لتحفر شرخاً واسعاً بين الرجلين، اللذين لطالما وضع توافقهما خلال ولاية ترامب الرئاسية، في خانة «تحالف المصالح المتبادلة».

لكن هجوم ترامب على زعيم الأقلية الجمهورية في الكونغرس، لا يحسب فقط في خانة الاستهداف الشخصي، بقدر ما يعلن فيه ترامب استعداده لمعركة طويلة، لإبقاء وإظهار نفوذه داخل الحزب، مع ما يعني ذلك من تأثير على تمهيدات الحزب والانتخابات التصفية، بل أبعد منها. ومن زاوية أوسع، يبدو الرئيس السابق غير مكترث لانعكاسات ذلك على مستقبل الحزب المحافظ، والقدر الذي يمكن أن يستفيد منه الديمقراطيون، إذ يبدو أن طموحه السياسي لا يزال غالباً على أي اعتبار آخر، ومنه إمكانية ترشحه مجدداً للرئاسة عام 2024.

ويستخدم ترامب في ذلك سلاحه الأقوى، ألا وهو ما أفرزته الانتخابات الأخيرة من ظهور لأوجه جديدة داخل الحزب، وصلت إلى الكونغرس، وهي تعد من الجناح المتشدد واليميني المتطرف، الذي لم يتمكن قبل ذلك من جمع عدد كبير من الأصوات داخل الكابيتول. هكذا، يُسرّع ترامب انتقال الصراع داخل الحزب الجمهوري إلى المؤسسات وإلى ماكينة النشاط الانتخابي. مع العلم أنه كان لحزب الشاي في الماضي، دور في استبدال سياسيين متشددين، ونظريات أثّرت في مسار السياسة الأميركية خلال العقدين الماضيين، لكن من دون أن يحدث ذلك خللاً أو خضّة على المستوى الانتخابي.

ودعا ترامب، أول من أمس الثلاثاء، أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين إلى عزل زعيمهم ميتش ماكونيل. وقال ترامب في بيان، إنّ الحزب الجمهوري لن يتمكّن من أن يكون مجدّداً محطّ احترام أو قوياً مع «زعماء سياسيين من أمثال ماكونيل على رأسه»، مضيفاً أن «ميتش سياسي متجهّم وعبوس ولا يبتسم وإذا كان أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريون سيبقون معه، فلن يفوزوا مرة أخرى». وفي بيانه، قال ترامب إن استطلاعات الرأي تشير «اليوم إلى أن أرقام ماكونيل «هي أدنى حتى مما كانت عليه في السابق، إنه يدمر الجهة الجمهورية من مجلس الشيوخ، ويلحق أضراراً جسيمة ببلدنا». وأكد أنه سيحارب ما تحدث عنه ماكونيل في السابق، حول التركيز على جدارة المرشحين للانتخابات في الحزب. وأشار ترامب إلى أنه سيدعم الجمهوريين الموالين له في تمهيدات الحزب حيثما يرى ذلك «ضرورياً ومناسباً».

ولم يكتفِ ترامب بالتصويب على ماكونيل، بل وسّع نطاق هجومه ليشمل زوجة السيناتور الجمهوري، وزيرة النقل السابقة إيلين تشاو، المولودة في تايوان، والتي كان ترامب قد عيّنها وزيرة للنقل في منصب استمرّت فيه تقريباً طوال سنوات عهده. وجاء في البيان أن «ماكونيل لا يتمتع بأي مصداقية في ما يتعلّق بالصين، بسبب المصالح التجارية الكبيرة التي تمتلكها أسرته هناك».

ويأتي بيان ترامب بعدما قال ماكونيل، السبت الماضي، إنه على الرغم من تصويته لتبرئة الرئيس السابق في قضية التحريض على التمرد، إلا أنّ ترامب «مسؤول عملياً وأخلاقياً» عن الهجوم الدموي الذي أوقع 5 قتلى. وذهب ماكونيل أبعد من ذلك، مشيراً إلى أن ترامب قد يواجه اتهامات بعد تركه منصبه، مشدداً على أن الأخير «لم يُفلت من أي شيء بعد».

وفقد ترامب بعد مغادرته البيت الأبيض، الحصانة التي ظلّت تحميه من الملاحقة القانونية في المحاكم، عندما كان رئيساً. ويواجه الرئيس السابق تحقيقات جنائية، ترتبط بنشاطاته العقارية، وبمحاولته الضغط لتغيير نتائج انتخابات 3 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، وهو يعتبر أن القضايا المفتوحة ضدّه مسيّسة.

ومن أبرز التحقيقات التي لا تزال تلاحق الرئيس السابق، ذلك الذي فتحه لأكثر من عامين، المدعي العام لمقاطعة مانهاتن، سايروس فانس، حول أعمال ترامب العقارية، وإمكانية تورط شركاته في احتيال ضريبي ومتعلق بالتأمين. وهناك تحقيق مدني آخر، تقوده المدعية العامة عن ولاية نيويورك، ليتيسيا جايمس، حول ما إذا كانت الإمبراطورية العقارية لترامب قد بالغت أو قلّلت من قيمة بعض العقارات للحصول على قروض مصرفية. وفانس وجايمس كلاهما ديمقراطيان. وأخيراً أيضاً، فتح المدعون العامون في مقاطعة فولتون، إحدى أكبر المقاطعات في جورجيا، تحقيقاً جنائياً حول محاولات ترامب التأثير على نتائج انتخابات الولاية. وتقود هذا التحقيق المدعية العامة في فولتون، الديمقراطية فاني ويليس، ويعد التحقيق الأكثر جدية الذي يواجهه ترامب في الولاية، بعدما تمّ تسجيل مكالمة هاتفية في يناير الماضي، يضغط فيها على سكرتير الولاية، براد رافنسبرغر، لقلب نتائج الانتخابات، والتي ذهبت لصالح بايدن. كما يواجه الرئيس السابق دعاوى مدنية عدة، بينها في قضيتي تشهير، رفعتهما سيدتان (كارين ماكدوغال وسومر زيرفوس)، وتتهمانه بالتحرش بهما جنسياً قبل انتخابه رئيساً في 2016.

ومن الممكن أن تأخذ هذه القضايا جميعها طريقها إلى التسريع، بعدما كان ترامب قد استغل منصبه لتأجيل مواعيدها المستحقة. وفي آخر القضايا المرفوعة ضده، رفع النائب الديمقراطي بني توموسون، أول من أمس، دعوى على الرئيس السابق ومحاميه رودي جولياني، وجماعتين من اليمين المتطرف هما «براود بويز» و«حافظو القسم»، بتهمة التآمر للتحريض على اقتحام الكابيتول.

تلاحق ترامب تحقيقات متعلقة بالانتخابات وبنشاطه العقاري

اكد الرئيس السابق انه سيدعم موالين له في تمهيديات الحزب

متابعة

ليبيا في ذكرى الانتفاضة: تمسّك بالعملية السياسية

التقى رئيس حكومة الوفاق الليبية فائز السراج، أمس، المبعوث الأممي الجديد يان كوبيتش، فيما أكدت واشنطن دعمها للعملية السياسية

طرابلس ـ العربي الجديد

مع حلول الذكرى العاشرة للانتفاضة الليبية، تسير العملية السياسية الانتقالية بوتيرة تؤكد تصميم المجتمع الدولي على المضي بها. وفي هذا الصدد، التقى رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فائز السراج، أمس الأربعاء، رئيس البعثة الأممية الجديد إلى ليبيا يان كوبيتش، حيث استغل السراج اللقاء للطلب من الأمم المتحدة الدعم التقني لإجراء الانتخابات المقررة في نهاية العام الحالي. من جهتها، أكدت واشنطن بمناسبة ذكرى الثورة، على استمرار دعمها للعملية السياسية الجارية في هذا البلد.

ولفت المكتب الإعلامي للمجلس الرئاسي في طرابلس، أمس، في بيان، إلى أن كوبيتش قدم التهنئة للسراج بمناسبة حلول الذكرى العاشرة لانتفاضة 17 فبراير/ شباط الليبية. وبحسب البيان، فقد أكد السراج خلال اللقاء، على دور البعثة الأممية في مساعدة الليبيين على «مواجهة مصاعب وتحديات هذه المرحلة، والوصول إلى مرحلة مستقرة عبر انتخابات برلمانية ورئاسية في ديسمبر/ كانون الأول المقبل». وقال المكتب إن السراج طلب من الأمم المتحدة «تقديم المساعدة التقنية والفنية، ودراسة سبل التأمين اللازمة لتنفيذ هذا الاستحقاق الوطني في جميع مراحله، والتنسيق مع المفوضية العليا للانتخابات لتوفير المراقبة خلال سير العملية الانتخابية وحتى الانتهاء منها واعتماد النتائج النهائية». وأشار المكتب إلى أن الطرفين اتفقا على أهمية الالتزام بمقررات ملتقى الحوار السياسي ومخرجات مؤتمر برلين في مسارات الحل الليبي الثلاثة، مع «إعطاء أولوية للمصالحة الوطنية وتوحيد مؤسسات الدولة».

من جهتها، أكدت واشنطن، أمس الأربعاء، أنها «ستواصل دعم العملية السياسية التي تقود ليبيا نحو المصالحة والانتخابات في 24 ديسمبر/ كانون الأول المقبل، والتنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار الليبي، بما في ذلك انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة». وأشاد بيان للسفارة الأميركية في ليبيا، نشرته على «فيسبوك» بمناسبة ذكرى الثورة، بـ«التقدم السياسي الذي حدث تحت رعاية الأمم المتحدة، وتتطلع إلى الفرصة المتجددة لبناء ليبيا ذات سيادة وموحدة وآمنة ومستقرة تكون مسؤولة أمام مواطنيها».

وعلى صعيد الحراك البرلماني المتواصل لتوحيد مجلس النواب الليبي، والمصادقة على تشكيلة حكومة عبد الحميد الدبيبة المنتظرة، أكد عضو مجلس النواب محمد عبد الحفيظ أن النواب المجتمعين في مدينة صبراتة، غرب طرابلس، ينتظرون رأي اللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5 بشأن إمكانية عقد جلسة برلمانية موحدة في مدينة سرت الأسبوع المقبل. وأوضح عبد الحفيظ، لـ«العربي الجديد»، أن النواب المجتمعين في صبراتة «غلّبوا مصلحة الوطن وضرورة التئام المجلس بكامل أعضائه»، مشيراً إلى أن النصاب القانوني توفر في جلسة أول من أمس، الثلاثاء، حيث كان بمقدور الأعضاء المجتمعين التصويت على تغيير الرئاسة.

طلب السراج دعماً اممياً لإجراء الانتخابات في موعدها

احتفلت ليبيا بالذكرى العاشرة للثورة (حازم تركية/الأناضول)

وأكد أن تأجيل الجلسة المقرر تغيير الرئاسة فيها، أي إتاحة رئيس المجلس الحالي عقيلة صالح، إلى الأسبوع المقبل، والعمل على عقدها في مدينة سرت، جاء بطلب من عدد من النواب، تلافياً لمزيد من الانقسامات. وأوضح أنه تمّ تحديد مدينة سرت «كخطوة للتقارب مع الموجودين في طبرق».

وكان النواب المجتمعون في صبراتة قد قرّروا، من خلال بيان لهم، ليل الثلاثاء، عقد جلسة أخرى يومي 22 و23 فبراير/ شباط (الإثنين والثلاثاء المقبلين)، في سرت. وفيما قدم البيان دعوة لرئيس المجلس في طبرق عقيلة صالح، ورئيس المجلس في طرابلس حمودة سيالة، لحضور الجلسة المقبلة، شدّد على بقاء جدول أعمال جلسات صبراتة، المحدد في تغيير رئاسة مجلس النواب وتعديل لوائحه الداخلية. وسبق أن قرر مجلس النواب المجتمع في طبرق، في جلسة تشاورية عقدت الإثنين الماضي برئاسة صالح، عقد جلسة في سرت، بدون تحديد موعدها، لكنه أشار إلى أنها ستناقش منح الثقة للحكومة المنتظرة.

ويتوجب على مجلس النواب الإجتماع لمنح الثقة للحكومة المنتظرة في غضون 21 يوماً من موعد تقديمها، وإلا تُحال صلاحية منح الثقة إلى ملتقى الحوار السياسي، وفق الخريطة السياسية الأممية.

إلى ذلك، أعلن المجلس البلدي لمدينة سبها، جنوب البلاد، عن مقتل طفل وإصابة آخرين جراء انفجار وقع ليل الثلاثاء - الأربعاء، وسط ساحة الاحتفال في ذكرى الثورة، من دون تحديد سببه. كما أعلنت مديرية أمن سبها عن عثور فرقها على «متفجرات جاهزة للتفجير» بالقرب من فندق أفريقيا في المدينة.

تقرير

حقق حزب «حركة تقرير المصير» (فيتيفيندوسيي) اليساري، بقيادة البين كورتي، انتصاراً كبيراً في انتخابات كوسوفو، فاسحاً المجال أمام مسار حواري جديد مع صربيا، بدعم من الولايات المتحدة

كوسوفو تبدأ عهداً جديداً

حوار مع صربيا بدفعٍ من إدارة بايدن

باتت كوسوفو أخيراً أمام منعطفٍ هو الأكثر حساسية في تاريخها الحديث، خصوصاً بعد استقلالها عام 2008 عن صربيا، بعد فوز حزب «حركة تقرير المصير» (فيتيفيندوسيي)، بالانتخابات التشريعية الأخيرة يوم الأحد الماضي. ولا يعود السبب إلى تكريس زعيم الحزب، البين كورتي، قوته في البلاد فحسب، بل بفعل تكاثف الظروف الملائمة للخروج بمسار سياسي مستقلبي، يتيح لبريشتينا تعزيز سيادتها من جهة، وتحسين علاقاتها مع صربيا (وريثة يوغوسلافيا السابقة) وأوروبا من جهة أخرى، انطلاقاً من عاملين: وباء كورونا المتفشي في أقفر بلدان البلقان، وانتخاب جو بايدن، حليف كوسوفو الأساسي، رئيساً للولايات المتحدة.

منذ نحو 23 عاماً، تحديداً في فبراير/شباط عام 1998، شنّ الزعيم اليوغوسلافي سلوبودان ميلوسيفيتش حرب إبادة على كوسوفو، التي كانت جزءاً من يوغوسلافيا السابقة. ووُجهت بلغراد بمقاومة عنيفة مدنياً من "جيش تحرير كوسوفو"، الذي كان كورتي الطالب الجامعي جزءاً منه، وفي ربيع عام 1999 تعرّضت العاصمة الصربية لغارات قوات حلف الأطلسي، لإجبارها على الانسحاب من كوسوفو. هنا، يأتي دور بايدن، الذي صاغ قانوناً لقصف يوغوسلافيا السابقة، بمعية صديقه الجمهوري الراحل جون ماكين، وقدماه لإدارة الرئيس الأسبق بيل كلينتون، محفزاً "الأطلسي" للقيام بغاراته. جهود بايدن في الدفاع عن كوسوفو، اكسبته شعبية كبيرة في البلاد، إلى درجة إطلاق اسم ابنه الراحل، بو، على إحدى الطرقات السريعة، وسط كوسوفو، عام 2016.

بعد 22 عاماً على الدور الأميركي الفاعل في إبعاد الصرب عن كوسوفو، عاد ابن "جيش تحرير كوسوفو"، البين كورتي، إلى رئاسة الحكومة في بريشتينا، بأريحية تفوق تلك التي حصل عليها في حكومته العام الماضي، كما وصل بايدن إلى البيت الأبيض.

في هذه اللحظة المفصلية في كوسوفو، حثّت الولايات المتحدة كورتي على إعطاء الأولوية لتطبيع العلاقات مع صربيا. وقال المتحدّث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس للصحافيين إن «الولايات المتحدة تدعم بقوة الحوار الذي يرعاه الاتحاد الأوروبي بين كوسوفو وصربيا، بهدف التوصل إلى اتفاق تطبيع شامل ويعتمد على الاعتراف المتبادل». وأضاف: «سنشجع الحكومة الجديدة فور تشكيلها على إعطاء الأولوية لهذه المفاوضات»، مهنئاً كوسوفو على انتخاباتها.

ولم يكن كورتي بعيداً عن هذا التوجه، حين تحدث يوم الإثنين الماضي، على ضرورة أن تبدأ المحادثات مع صربيا على أساس "المساواة" و"المعاملة بالمثل". وقال إن هذا الحوار يجب ألا يتركز على تعويض بلغراد عن خسارتها كوسوفو. مع العلم أن صربيا ترفض الاعتراف باستقلال كوسوفو منذ انفصال الإقليم في 2008، رغم أن البلدين اتفقا العام الماضي في واشنطن على تعزيز العلاقات الاقتصادية بينهما.

وجاء فوز كورتي، يوم الأحد الماضي، في استحقاق رفع خلاله شعار مكافحة الفساد في بلد ينهشه الفقر والاضطرابات السياسية. وستكون الحكومة الجديدة، الثالثة منذ بدء تفشي فيروس كورونا قبل عام، وفاقم الوباء الصعوبات الاقتصادية في البلد الفقير، وأودى بحياة أكثر من 1500 شخص، في وقت لا يزال التلقيح بعيد المنال. واستفاد حزب "فيتيفيندوسيي" بزعامة كورتي الرافع شعار مكافحة الفساد، من النقمة الشعبية على السلطات. وفازت الحركة، وهي أبرز أحزاب المعارضة اليسارية، بنحو 48 في المائة من الأصوات. أما "الحزب الديمقراطي" الذي أسسه قادة متمردون سابقون شاركوا في الحرب ضد يوغوسلافيا السابقة، فقد نال 17 في المائة، فيما نال حزب "الرابطة الديمقراطية" (يمين وسط) 13 في المائة.

وخاض المتمردون السابقون المعركة الانتخابية في غياب عدد من شخصياتهم الرئيسية، بينهم الرئيس السابق هاشم تاجي الذي وجه إليه القضاء الدولي في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي تهمة ارتكاب جرائم حرب. في المقابل، تعزّزت فرص فوز "فيتيفيندوسيي" بعدما انضمّت إليه الرئيسة بالإنابة فيوسا عثماني (38 عاماً) وهي رمز الجيل الجديد من الطبقة السياسية، بعدما انسحبت من حزب "الرابطة الديمقراطية"، بزعامة رئيس الوزراء المنتهية ولايته عبد الله هوتي.

وحلّ حزب "فيتيفيندوسيي" في المرتبة الأولى بفارق ضئيل جداً في آخر استحقاقين انتخابيين، إلا أنه استُبعد من الحكم من جانب ائتلافات شكلتها أحزاب أخرى. والعام الماضي صمدت حكومة كورتي حوالى 50 يوماً قبل أن تسقط. لكن هذه المرة، يأمل كورتي في تشكيل ائتلاف حكومي بتحالفه مع الأحزاب التي تمثل الأقليات المخصص لها 20 مقعداً في البرلمان المؤلف من 120 نائباً.

ويقول محللون إن برنامج الحزب الذي عُرف في السابق بتظاهراته العنيفة قبل الاستقلال عام 2008 وبعده، لا يحظى بإجماع، إلا أن الناخبين سئموا ويريدون وجوهاً جديدة في الحكم. ويتّهم خصوم كورتي بأن لديه أهدافاً سلطوية ويمثل تهديداً للعلاقة المميزة التي تجمع كوسوفو والولايات المتحدة. ومنعته السلطات الانتخابية من الترشح شخصياً للانتخابات بسبب إدانته بإلقاء غاز مسيل للدموع في البرلمان. لكن ذلك لن يمنعه دستورياً من تشكيل حكومة. ولوحظ أن كورتي المتشدد، والصاعد من الاحتجاجات في الشارع، باشر باعتماد مقاربة مغايرة في أدبياته، تحديداً بما يتعلق بتعديل الدستور وإجراء استفتاء يسمح للناس بإبداء رأيهم حيال إمكانية الانضمام إلى ألبانيا وتشكيل «دولة ألبانيا الكبرى». وقال في هذا الصدد: «لكوسوفو الحق في الانضمام إلى ألبانيا، لكننا لن نشعل حرباً بالقانية ثالثة لهذا السبب»، في إشارة إلى حرب البلقان الأولى (8 أكتوبر/تشرين الأول 1912 ـ 30 مايو/أيار 1913)، وحرب البلقان الثانية (29 يونيو/حزيران 1913 ـ 10 أغسطس/آب 1913).

ساهم بايدن في تحرير كوسوفو من القوات الصربية عام 1999

يطالب كورتي بان تبدأ المحادثات على اساس «المساواة»

(العربي الجديد، فرانس برس)

شرق غرب

ستولتنبرغ يدعو إلى تمويل مشترك لـ«الأطلسي»

قال الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرغ، إنه سيحثّ وزراء الدفاع، في مؤتمر عبر تقنية الفيديو بدأ أمس الأربعاء ويستمر اليوم، على «زيادة تمويل الناتو لأنشطة الردع والدفاع الأساسية لدينا». وأضاف في تصريح للصحافيين أن «الدولة التي توفر القدرات، توفر التمويل أيضاً».

أعتقد أننا ينبغي أن نغير ذلك». وتعني الخطة تمويلاً مشتركاً لمجموعات قتالية من القوات الاحتياطية في البلدان الأعضاء المتاخمة لروسيا، وعمليات المراقبة الجوية، ونشر سفن حربية.

(أسوشييتد برس)

غوتيريس: لتعزيز قوات سلام أفريقيا الوسطى

أوصى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس بإرسال قرابة 3700 جندي وشرطي لتعزيز قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقال في تقرير له، إن هذه الدولة تمرّ بـ«منعطف حرج».

وأضاف أن التعزيزات العسكرية ضرورية لمساعدة بعثة حفظ السلام (مينوسكا) على منع «مزيد من التدهور في الوضع الأمني».

(أسوشييتد برس)

احتجاجات كبيرة في ميانمار

تجمّع متظاهرون في ميانمار، أمس الأربعاء، بأعداد كبيرة للاحتجاج على استيلاء الجيش على السلطة.

وكانت الاحتجاجات في مدينة يانغون الأضخم حتى الآن فيها، وأغلق المتظاهرون الشوارع أمام قوات الأمن من خلال إيقاف المركبات. وفي نايبيداو، جاب الآلاف شوارعها مرددين هتافات للإفراج عن آونغ سان سو تشي والرئيس وين مينت.

(أسوشييتد برس)

تجدد الاعتقالات وغياب الانفراجة

أوراق مصرية لمقايضة بايدن

تستمر السلطات المصرية في القمع وحبس معارضين، فيما تأمل دوائر الرئيس عبد الفتاح السيسي في أن تستخدم هذه القضايا كـ«أوراق للمقايضة» في أي مفاوضات مع واشنطن

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بعد نحو ثلاثة أشهر من إخلاء سبيل أربعة من أقارب الناشط السياسي والحقوقي المصري - الأميركي محمد سلطان، عقب فوز جو بايدن برئاسة الولايات المتحدة، أعاد جهاز الأمن الوطني في وزارة الداخلية المصرية، الهجوم على عائلة سلطان، بمداهمة منازل ستة من أقاربه واعتقال اثنين، يوم الأحد الماضي. ولا يمكن قراءة هذه الخطوة بشكل منفصل عن عدد من مستجدات العلاقات بين القاهرة وواشنطن، ومحاولات النظام المصري أخذ زمام المبادرة في التعامل مع الضغوط الأميركية المتوقعة، والتي لم تُمارس حتى الآن. وتعليقاً على المداهمة، قال المتحدث باسم الخارجية الأميركية، نيد برايس، أول من أمس الثلاثاء، في تصريحات صحافية، إن الولايات المتحدة اطلعت على هذه القضية وهي «تدرسها» حالياً. وأضاف برايس: «نحن نأخذ على محمل الجدّ مزاعم الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي»، مضيفاً «سنأخذ قِيَمنا معنا في أيّ علاقة لدينا في جميع أنحاء العالم. هذا يشمل شركاءنا الأمنيين الوثيقين. هذا يشمل مصر».

وجاء ذلك بالتزامن مع صدور بيان من الخارجية الأميركية يعلن الموافقة على صفقة بيع أسلحة محتملة لصالح مصر بقيمة 197 مليون دولار، تتضمن صواريخ تكتيكية ذات هيكل جوي (رام) «بلوك 2» ومعدات ذات صلة. وبينما أشار بيان الوزارة، إلى موافقتها على هذه الصفقة لأن مصر «لا تزال شريكاً استراتيجياً مهمّاً في الشرق الأوسط»، فإن تمرير الصفقة سيكون رهن موافقة الكونغرس الذي سيتولى مراجعتها. التفسير البسيط لما حدث مع عائلة سلطان هو أن النظام يحاول بالأدوات القديمة ذاتها، في عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، الضغط منفرداً على سلطان لإثنائه عن اتخاذ خطوات جديدة في دعواه القضائية المرفوعة حالياً في الولايات المتحدة ضد قيادات النظام المصري. وتهدف الدعوى إلى محاسبة هذه القيادات على ما وصفه بتعذيبه وانتهاك حقوقه خلال الفترة التي قضاها محبوساً في مصر، قبل تنازله عن الجنسية المصرية وترحيله إلى أميركا كمواطن أميركي في مايو/أيار 2015. وطالبت الدعوى بإصدار أمر تقييدي بحق رئيس الوزراء الأسبق حازم الببلاوي أثناء إقامته في واشنطن، لكن الأخير استطاع من خلال اتصالات دبلوماسية وسياسية في يوليو/تموز الماضي، الاستفادة من حصانته كأحد مدراء صندوق النقد الدولي، لمغادرة الأراضي الأميركية عائداً إلى مصر، قبل أن تعود الإدارة الجديدة لوزارة الخارجية في شهر يناير/كانون الثاني الماضي وتقرر وقف حصانة الببلاوي. وطلبت الإدارة من المحكمة المختصة - باعتبارها أحد الخصوم الذين يقاضيهم سلطان - إرجاء نظر الدعوى لحين دراستها.

لكن بوضع هذا الملف إلى جانب باقي الملفات التي كان النظام المصري يتصور، من خلال اتصالاته المباشرة وعبر وسطاء مع دائرة بايدن، أن تثيرها الإدارة الجديدة على الفور، يتبين أن خطوة التصعيد ضد أقارب سلطان تكمل سلسلة من خطوات أخرى سبق اتخاذها خلال الشهرين الأخيرين. وعلى رأس هذه الخطوات، النكوص عن التعهدات التي قطعها النظام للوسطاء الأميركيين والعواصم الغربية، وروّج لها محلياً عبر أدواته الإعلامية، للإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين البارزين، على رأسهم المدرجون على قائمة الإرهاب على ذمّة القضية المعروفة باسم «خلية الأمل». ويستمر النظام المصري في اعتقال جميع من تناولتهم بيانات العواصم الغربية والبرلمان الأوروبي، رغم مرور ثلاثة أسابيع بعد ذكرى ثورة 25 يناير، التي كان الوسطاء المصريون والأوروبيون لتنفيذ عمليات الإفراج يتحدثون عن أنه موعدها المحدد من قبل الأجهزة المصرية.

الخطوات شملت أيضاً توسيع عمليات الاعتقال ضد الطلّاب المصريين العائدين من الخارج، والذين كان آخرهم أحمد سمير سنطاوي، والإصرار على استمرار اعتقال الباحث باتريك جورج بعد إظهار مؤشرات إيجابية وتعهدات لوسطاء بانفراجة في حالته. ويأتي ذلك فضلاً عن استمرار منع نشطاء المبادرة المصرية للحقوق الشخصية - الذين اعتقلوا في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي وأفرج عنهم مطلع ديسمبر/كانون الأول - من السفر والتحفظ على أموالهم.

عاد النظام المصري إلى استعمال أدواته القمعية (محمد الشاهد/فرانس برس)

وحصيلة هذه الخطوات أن تعامل النظام مع ملف حقوق الإنسان زاد سوءاً بعد تولي بايدن الرئاسة، لا العكس كما كان البعض يتكهن. وعاد النظام المصري للتوسع في استخدام أدواته القمعية في الشرطة والقضاء، مع تجاهل الإعلام المحلي لما يحدث. بل إن الخطاب الرسمي للنظام نفسه مضى قدماً في تحدي المفاهيم العالمية لحقوق الإنسان والمعارضة السياسية. فبعدما كان وزير الخارجية سامح شكري قد حاول الشهر الماضي مغازلة الإدارة الأميركية الجديدة، قائلا إن «مصر تشارك إدارة بايدن نفس الاهتمام بأوضاع حقوق الإنسان»، قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي نفسه أول من أمس، خلال افتتاح عدد من المشروعات، إن «حقوق الإنسان ليست سياسية فقط»، في إصرار على ترويج ما يسميه «حقوق الإنسان من المنظور المصري». وهذه الحقوق تتضمن الحقوق الأساسية الدستورية للمواطنين، من صحة وتعليم وغذاء وكساء ومسكن ووظيفة ومعاش. وأضاف السيسي أن المعارضة من أجل المعارضة غير مقبولة، وأنه يتعين على من يعارض «أن يعرف هو بيقول إيه»، وهو ما يعني بالطبع مزيداً من التضييق على الحريات السياسية والإعلامية المقيدة بصورة شبه كاملة.

> أعاد جهاز الأمن الهجوم على عائلة المعارض محمد سلطان

مصادر دبلوماسية وحكومية مختلفة، تحدثت لـ«العربي الجديد» على مدى الأيام الستة الماضية، حول الوضع الحالي للعلاقات بين السيسي وبايدن، مشيرة إلى أن «الترقب يسيطر عليها، ولكن بشكل سلبي وليس إيجابيا». ويعني ذلك أن دائرة السيسي ترغب في اختبار مدى اهتمام إدارة بايدن بمصر، وطبيعة الملفات التي ستؤثر على العلاقات من الجوانب الحقوقية والسياسية، وكذلك الاستراتيجية والعسكرية. وبموجب رؤية تسيطر على دائرة السيسي حالياً، فالتعامل الأمثل يكون من خلال «احتفاظ النظام بأوراق يمكن التفاوض عليها مستقبلاً، وبحيث يكون التنازل عن أيّ منها غير مكلف كثيراً، مع تفضيل أن يقتصر التنازل على ما يستجد من قضايا أو حالات ليست ذات أولوية متقدمة على أجندة النظام».

وأوضحت المصادر أن بعض الشخصيات في دائرة السيسي، كانت تعتبر أن إخلاء سبيل نحو 600 من المتهمين المحبوسين (غير المشاهير) على ذمّة قضايا تظاهرات مختلفة، أبرزها القضيتان 1338 و1413 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا بشأن أحداث تظاهرات سبتمبر/أيلول 2019، في الفترة بين نوفمبر ويناير الماضيين، هي بادرة كافية لفتح نقاش مباشر، بدلاً من الاعتماد على الوسطاء. ويأتي ذلك استجابة لنصائح تلقتها مصر من وسطاء ديمقراطيين أميركيين خلال الاتصالات التي أجرتها القاهرة عبر قنوات مختلفة للتقرب من حملة بايدن قبيل فوزه. وتزامن ذلك مع موجة من الاتصالات الأوروبية الرسمية للإعراب عن القلق بسبب ارتفاع عدد المواطنين المعتقلين على خلفية الحراك الشعبي في سبتمبر 2020، سواء خلال مشاركتهم في التظاهرات أو في إطار الحملات الأمنية للتخويف والحد من اتساع الحراك. ودعت هذه الاتصالات النظام للمسارعة في الإفراج عن عدد من النشطاء السياسيين والحقوقيين ممن تمّ اعتقالهم قبيل وعقب أحداث سبتمبر 2019. وكشفت المصادر أن من بين الأوراق التي يحتفظ بها النظام أيضاً، ويعتبرها «ثمينة» في «المقايضة» مع إدارة بايدن، ورقة المحبوسين السياسيين والجنائيين والممنوعين من السفر من حاملي الجنسية الأميركية، حيث يعتبر النظام أن من المناسب التنازل عنها حالة بحالة، أو على مراحل، حسب الأهمية السياسية، في فترات لاحقة عند ممارسة الضغوط. وكان بايدن قد انتقد في ما مضى أوضاع المعتقلين في مصر، وهدّد خلال الحملة الانتخابية التي سبقت وصوله إلى البيت الأبيض بالتعامل بشكل مختلف مع السيسي حال فوزه بالرئاسة، بقوله «لا مزيد من الشيكات على بياض لديكتاتور ترامب المفضل».